OIC/CFM-46/2019/ICHAD/FINAL

قرارات
الشؤون الإنسانية
الصادرة عن
الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

{دورة: خمسون عاما من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية}

أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

24 – 25 جمادى الثاني 1440هـ

الموافق (1 – 2 مارس 2019)

الفهرس

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	قرار رقم 46/1– **ICHAD** بشأن النشاطات الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي	1
2	قرار رقم 46/2– **ICHAD** بشأن دعوة الدول الأعضاء إلى الاحتفاء بالعمل التطوعي	**11**
3	قرار رقم 46/3– **ICHAD** بشأن الوضع الإنساني في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا الناجم عن الجفاف والمجاعة	13
4	قرار رقم 46/4– **ICHAD** بشأن الوضع الإنساني في سوريا	15
5	قرار رقم 46/5 –**ICHAD** بشأن المكتب الإقليمي الإنساني والإنمائي لمنظمة التعاون الإسلامي في نيامي	17
6	القرار رقم 46/6–**ICHAD** بشأن النازحين السوريين في لبنان	19
7	قرار رقم 46/7 –**ICHAD** بشأن الصناديق الإنسانية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي	20
8	قرار رقم 46/7 –**ICHAD** بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	22

قرار رقم 46/1- ICHAD

بشأن

النشاطات الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1- 2 مارس 2019)؛

عملاً بأحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ **يشير** إلى مقتضيات البيانات الختامية لمؤتمرات القمة الإسلامية، ولاسيما الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية في إبريل 2016، والتي تدعو إلى مواصلة الجهود من أجل تنسيق العمل الإنساني والخيري والقيام به عبر منظمة التعاون الإسلامي وتكلِّف الأمين العام بتعزيز دور المنظمة في مجال العمل الإنساني وتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025؛

وإذ يستذكر قراراته السابقة ذات الصلة بالشؤون الإنسانية؛

وبعد دراسة تقرير الأمين العام عن الشؤون الإنسانية؛

وثيقة رقم: (OIC/46-CFM/2019/ICHAD/SG-REP):

1- **يشيد** بالعمل الذي تنهض به الأمانة العامة، والمكاتب التمثيلية للمنظمة ومكاتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال العمل الإنساني من أجل التخفيف من معاناة المحتاجين، خاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتضررة من الكوارث والنكبات.

2- **يشيد كذلك** بتعزيز التعاون بين إدارة الشؤون الإنسانية والمجتمع الإنساني الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية ومنظمات العمل الإنساني غير الحكومية، سواء على مستوى الدول الأعضاء أو على المستوى الدولي، ولاسيما التعاون مع الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي.

3- **يدعو** الدول الأعضاء إلى إيصال جزء من مساعداتها الإنسانية السخية من خلال منظمة التعاون الإسلامي بهدف إبراز روح التضامن وتعزيز العمل الإسلامي الإنساني المشترك.

4- **يقر** بسخاء ومساهمات البلدان التي تستضيف اللاجئين، وخصوصاً منها تلك التي تستضيف أعداداً كبيرة منهم، **ويقر** كذلك بالتحديات المستمرة التي تواجهها في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين حاليا، وبأن البلدان التي تستضيف اللاجئين تحمل على كاهلها بشكل غير متناسب جزءاً كبيراً من الأعباء لتوفير المساعدات والحماية لملايين اللاجئين، **ويدعو** المجتمع الدولي إلى ضمان التوزيع المتكافئ للأعباء في الميدان، ولا سيما أن غالبية اللاجئين في بلدان المنظمة تأويهم بلدان ذات دخل متدني، وضرورة العمل بالتالي على معالجة الآثار على تنقل اللاجئين.

5- **يدعو** كذلك الجهات الإنسانية المعنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تطوير وتعزيز سياسات شاملة وتدريجية لتلبية احتياجات اللاجئين والتي ترمي إلى استكشاف الفرص المفيدة للاجئين والمجتمعات التي تأويهم وسد الفجوة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية.

6- **يعرب عن تقديره** لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها لحلقة العمل المشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الاستجابة الشاملة لاحتياجات اللاجئين والتي انعقدت في الأردن يومي 29 و30 أبريل 2018 وحضرها ممثلون عن الدول الأعضاء في المنظمة وأجهزة المنظمة والمؤسسات الإنمائية وغيرهم من الخبراء، **ويشدد** على أهمية تنظيم حلقة العمل التي انعقدت طبقا لإعلان نيويورك الصادر عن الجمعية العامة في سبتمبر 2016 ودعما لمفاوضات الميثاق العالمي للاجئين والذي يروم تطوير السبل التي يستجيب من خلالها المجتمع الدولي لتحركات هائلة للاجئين بما فيها الحالات الطارئة والتي يطول أمدها.

7- **يشيد** بالدعم السخي المقدم من كل من جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، البلدين اللذين يؤويان اللاجئين الأفغان على مر العقود الأربعة الماضية، **ويعرب** عن قلقه إزاء التراجع الحالي لنسبة العودة الطوعية **ويحث** على التركيز مجددا على ضمان العودة المستدامة وفي وقتها المناسب والطوعية والآمنة والكريمة للاجئين الأفغان، ويدعو الدول الأعضاء وشركاء العمل الإنساني إلى مواصلة دعم هذه الجهود.

8- **يشدد على ضرورة** تضافر الجهود لمساعدة اللاجئين وحمايتهم، بل والأهم من ذلك كله البحث عن حلول دائمة ومستدامة وإبراز حقيقة أن مبادئ اللجوء وحماية اللاجئين متجذرة في الدين الإسلامي.

9- **يتفق** على ضرورة بناء استجابات استباقية ووقائية للحلول ضمن الآليات المتعلقة باللجوء والنزوح، من قبيل إقامة تعليم متين ومستدام والتدخلات المتعلقة بسبل كسب الرزق.

10- **يقر** بأن حالات النزوح الواسعة النطاق من شأنها تقويض الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأمن الوطني في بلدان الإيواء والإضرار بالعلاقات بين البلدان المتجاورة. ومن ثم، فإن درء أزمات النزوح وحلها يعتبر عنصرا أساسيا للتنمية ولصون السلم والأمن.

11- **يدعو** إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للمنظمة (إيشاد) إلى القيام، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة وشركائها، بتقييم الآثار السلبية لتدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين على الجهود الإنمائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في الحالات التي يطول أمدها، وذلك في سياق متابعة حصيلة "الاجتماع رفيع المستوى لمعالجة تحركات الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين" والذي انعقد في نيويورك يوم 19 سبتمبر 2016، وكذا إطار عملية صياغة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، وفي ضوء الأعداد الكبيرة للاجئين والنازحين جراء الأزمات في ميانمار وسورية والبلدان المتاخمة لحوض بحيرة تشاد وغيرها من الأزمات الأخرى في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

12- **يشدد** على الحاجة إلى تحديد أوجه القصور في المنظومة الإنسانية الحالية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاطي مع المسائل المتعلقة باللاجئين، وإلى بلورة موقف حول السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة وتصحيح أوجه القصور تلك وخلق بيئة مواتية للعودة المستدامة للاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم.

13- **يجدد** التأكيد أن إعادتهم الطوعية إلى أوطانهم تظل أكثر الحلول استدامة لأوضاع اللاجئين، كما **يجدد** تأكيد الحاجة إلى زيادة مساعدة البلدان المستضيفة للأعداد الكبيرة من اللاجئين وللبلدان الأصلية لتلبية احتياجات العائدين من خلال توفير المساعدات الإنسانية والإنمائية، **ويؤكد** أهمية زيادة أماكن توطين اللاجئين دونما تمييز واحترام كرامتهم وتلبية احتياجاتهم المرتبطة بمواطن الضعف لديهم.

14- **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء تزايد الحوادث المرتبطة بظاهرة الإسلاموفوبيا وغيرها من أشكال التمييز التي تستهدف اللاجئين.

15- **يعرب** عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية على مساعدتها السخية للصومال عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال والإنسانية، وكذا لمختلف الدول الأعضاء التي أسهمت في جهود تنفيذ المشاريع الإنسانية والإنمائية في هذا البلد.

16- **يدعو** إلى إشراك الصومال وضمها إلى الاتفاق الموقع بين الأمانة العامة ومركز الملك سلمان للمساعدات الإنسانية والإغاثة والتنسيق والتشاور مع البعثة الدائمة للجمهورية الفيدرالية بشأن جميع المشاريع الخاصة بالصومال.

17- **يشيد** بدولة قطر لدعمها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمبلغ 8.8 مليون دولار أمريكي في عام 2018 لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الروهينغيا في بنغلاديش، بما في ذلك الحد من آثار الكوارث والاستجابة لهم في مخيم كوتوبالونغ للاجئين وتوفير الاحتياجات والخدمات الأساسية للاجئين في بنغلاديش.

18- **يناشد** الدول الأعضاء والشركاء في مجال العمل الإنساني تكثيف مساعدتهم لمنطقة القرن الأفريقي المتضررة من الجفاف وخاصة منها الصومال، وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للمتضررين من الجفاف والمساعدة خلال مرحلة العافي والتنمية في الصومال، بما في ذلك لفائدة النازحين وإعادة توطين اللاجئين العائدين في الصومال.

19- **يشيد** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ولاسيما البلدان العربية المجاورة لسورية بما فيها مصر وغيرها من الجهات المانحة والتي قدمت دعما إنسانيا وإنمائيا لدولة فلسطين، وخاصة لقطاع غزة، **ويدعو** إلى تقديم المزيد من الدعم لأبناء الشعب الفلسطيني ولاسيما في هذه المرحلة الحرجة.

20- **يدعو** الدول الأعضاء إلى تنفيذ التزاماتها تجاه الأونروا كما نصت على ذلك مختلف مقررات منظمة التعاون الإسلامي وخاصة منها تلك الواردة في البيان الختامي الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة.

21- **يشيد** بالمساهمات الإضافية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الأونروا في سبيل معالجة العجز المالي.

22- **يسجل**، مع التقدير، الاجتماع الذي جاء بمبادرة من الأردن وتركيا والذي شاركت في استضافته كل منهما، وذلك على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذا بالالتزام الإضافي الذي أعلن عنه خلال الاجتماع المذكور أعضاء المجتمع الدولي تجاه الأونروا؛ والإقرار، بالتالي، بإسهاماتها الهامة في التخفيف من العجز المالي للوكالة.

23- **يشيد** عاليا بالمساهمات القيمة لتركيا بصفتها رئيسة اللجنة الاستشارية في الأونروا من أجل تعزيز القدرة المالية للوكالة ولمركزها السياسي.

24- **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في سوريا ومحنة النازحين واللاجئين في دول الجوار؛ وإزاء الوضع غير الإنساني والمروّع للسوريين جراء حرمانهم من الحصول على المساعدات الإنسانية؛

25- **يعرب** مجدداً عن تقديره للدول الأعضاء_ولاسيما البلدان المجاورة لسورية بما فيها مصر ولغيرها من الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية التي أسهمت بسخاء في تخفيف محنة اللاجئين والنازحين السوريين؛ **ويطلب** من كافة الأطراف المعنية الوفاء بتعهداتها لدعم الشعب السوري؛ **ويرحب** بمواصلة الدول الأعضاء تقديم المساعدة للنازحين واللاجئين السوريين وللدول المستضيفة لهم.

26- **يدعو** المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وإلى بذل المزيد من الجهود من أجل التخفيف من شدة الأعباء التي بلغت مستويات جديدة، وإلى اتخاذ خطوات فورية من أجل إيصال مساعدات إنسانية عاجلة لإنقاذ أرواح المدنيين، ولا سيما في المناطق المحاصرة.

27- **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور في اليمن **ويناشد** الدول الأعضاء والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية بذل المزيد من الجهد للتخفيف من وطأة المحنة التي ألمّت بالشعب اليمني جراء استمرار الأزمة الإنسانية التي ما زال البلد يعاني منها والتي طال أمدها.

28- **يعرب** عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية لما قدمته من مساعدة إنسانية من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وغيرها من الدول الأعضاء والجهات المانحة التي قدمت المساعدة الإنسانية للشعب اليمني.

29- **يقر** بالجهود والمبادرات التي تقوم بها الأمانة العامة لحشد الموارد اللازمة لتوفير المساعدة الإنسانية والإنمائية للشعب اليمني في ضوء القرارات السابقة الصادرة في هذا الشأن،

30- **يستذكر** جميع قراراته السابقة بشأن اليمن وخاصة القرارين السابقين رقم: **ICHAD**-44/1، الفقرة 17 (2017) منه، و**ICHAD**-45/1 الفقرة 21 (2018) منه بشأن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للشعب اليمني، **ويطلب** من الأمانة العامة مواصلة العمل مع الدول الأعضاء وشركائها وبالتعاون مع الحكومة اليمنية من أجل حشد الموارد الضرورية للتخفيف من حدة المحنة التي يكابدها أبناء الشعب اليمني.

31- **يعرب** عن قلقه المستمر إزاء الوضع الإنساني في العراق، **ويدعو** الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى تقديم المساعدة اللازمة إلى هذا البلد، لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية لملايين النازحين والمجتمعات المستضيفة لهم.

32- **يستذكر** قراراته السابقة ذات الصلة بشأن العراق وخاصة منها القرار رقم: **ICHAD**-45/1، الفقرتان 24 و 25 (2018) منه بشأن تقديم المساعدة اللازمة للعراق لتلبية الاحتياجات الإنسانية والحماية

لملايين النازحين داخل المجتمعات التي تأويهم، وإعادة جميع النازحين المحررين من المناطق التي كانت خاضعة لجماعة داعش الإرهابية إلى ديارهم والمساعدة فيما يبذله من جهود لإعادة تأهيل العائدين، **ويكد مجددا** استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، **ويشدد** على أهمية استقرار هذا البلد وأمنه من أجل أبناء الشعب العراقي والمنطقة، وخاصة في ضوء انتصار العراق على داعش.

33- **يعرب** عن دعمه للعراق فيما يواجهه من تحديات وهو يدخل في مرحلة ما بعد النزاع لإعادة الإعمار والمصالحة، بما في ذلك متطلبات تلبية احتياجات جميع أبناء الشعب العراقي، بمن فيهم النساء والشباب والأطفال والنازحين والأشخاص المنتمين لأقليات عرقية ودينية، **ويعرب مجددا** عن تقديره لدولة الكويت لتنظيمها للمؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق والذي انعقد في الكويت من 12 إلى 14 فبراير 2018 بالتعاون مع حكومة جمهورية العراق والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، ومؤتمر المنظمات الإنسانية غير الحكومية وذلك من أجل توفير الدعم الإنساني للعراق الذي انعقد في الكويت يوم 12 فبراير 2018.

34- **يعرب** عن تقديره للدور البارز الذي توليه دولة الكويت في الإطار الإنساني وما تقدمه من مساهمات سخية لمختلف الدول ومنها على سبيل المثال وليس الحصر 1.6 مليار دولار لسورية و200 مليون دولار للعراق و100 مليون دولار لليمن وما يقارب 150 مليون دولار للأونروا و15 مليون دولار للروهينجيا.

35- **يستذكر** قراراته السابقة ذات الصلة بشأن جمهورية السودان، خاصة منها القرار رقم:**ICHAD**-45/1 الفقرة 28 منه، والمتعلقة بجهودها في استقبال وإيواء اللاجئين وخاصة من دولة جنوب السودان ودعم المتضررين من النزاع في جنوب السودان عبر تيسير المساعدات الإنسانية من السودان إلى جنوب السودان والحفاظ على الممرات لعبور المساعدات الإنسانية من الدول والمنظمات المختلفة إلى المحتاجين في جنوب السودان، **ويطلب** من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية دعم جهود السودان في توفير احتياجات اللاجئين داخل أراضيه.

36- **يشيد** بتحسن الوضع الإنساني في دارفور الذي أتاح العودة الطوعية للنازحين في غرب ووسط وشمال دارفور، **ويدعو** إلى تعزيز الجهود القائمة في مجال العون الإنساني ويدعو إلى تقديم الدعم والمساعدة اللازمين للمحتاجين في السودان.

37- **يعرب** عن قلقه إزاء الوضع الإنساني المتدهور في منطقة حوض بحيرة تشاد، **وعن تقديره** للجهود التي تبذلها البلدان المتاخمة لبحيرة تشاد في أعقاب الهجمات الدامية التي شنتها جماعة بوكو حرام الإرهابية.

38- **يحث** الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية غير الحكومية على تقديم جميع المساعدات الإنسانية والمالية اللازمة إلى اللاجئين والنازحين المتضررين من أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية في الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا.

39- **يدعو** كذلك الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى إلى إعطاء الأولوية لقضية التنمية على المستوى الشعبي في محاولة لإعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق الريفية في حوض بحيرة تشاد، والتعامل مع الوضع الإنساني في أعقاب الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها هذه المنطقة.

40- يعرب عن قلقه إزاء الوضع الإنساني المتردي في منطقة الساحل **ويجدد نداءه** للدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية غير الحكومية لدعم بلدان منطقة الساحل لإنجاز مشاريع حيوية للتنمية المستدامة من أجل كسر الحلقة المفرغة للجفاف والحرمان والفقر في هذه البلدان، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى دعم عملية تحويل مكتب الشؤون الإنسانية والتنمية لمنظمة التعاون الإسلامي في النيجر إلى مكتب إقليمي وذلك من خلال إتاحة جميع الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض.

41- **يشيد** ببوركينا فاسو وجمهورية السودان على تعهداتهما المالية لدعم عملية التحويل بتخصيص مبلغي 113.000 دولار أمريكي و 100.000 دولار أمريكي على التوالي. **ويشيد كذلك** بحكومة جمهورية النيجر على تعهداتها بتقديم مبلغ 200.000 وتخصيص قطعة أرض مساحتها عشرة هكتارات لفائدة المكتب الإقليمي في نيامي دعما له في جهوده لضمان استدامته، **ويحث** على الوفاء بسرعة بتلك التعهدات السخية.

42- **يشيد** بالجمهورية التركية لتبرعها بمبلغ 200.000 دولار أمريكي دعما لجهود منظمة التعاون الإسلامي الإنسانية في النيجر والذي مولت به ستة مشاريع مائية تم تنفيذها واستكمالها في المناطق الريفية في النيجر لفائدة المحتاجين والضعفاء لتعزيز قدرتهم على الصمود وذلك عقب النداء الذي وجهه الأمين العام للمنظمة لهذه الغاية.

43- **يعرب** عن تقديره لحكومة جمهورية الكاميرون لما اتخذته من خطوات لاستضافة لاجئي إفريقيا الوسطى في شرق البلاد، ولاجئي نيجيريا والنازحين من المناطق الحدودية، الذين ظلوا يعانون من الجرائم الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام الإرهابية في شمال الكاميرون.

44- **يتوجه بنداء عاجل** إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتعزيز المساعدات للكاميرون لمساعدته على التعامل مع تدفقات اللاجئين والنازحين وتنفيذ البرامج الهادفة لتحسين أوضاعهم المعيشية ووضع استراتيجيات إعادة اللاجئين وإدارة التوطين المؤقت للنازحين.

45- **يعرب** عن تقديره للدور الذي قامت به موريتانيا في استضافتها لعدد كبير من اللاجئين من مالي في شرق البلاد، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي.

46- **يشيد** بسلطات جمهورية النيجر لاستضافتها لاجئين من مالي ونيجيريا؛ **ويطلب** من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي مساعدة سلطات النيجر على مواجهة تدفقات النازحين واللاجئين، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى مساعدة جمهورية النيجر فيما تبذله من جهود للاستجابة لتدفق النازحين واللاجئين.

47- **يطلب** من الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية أن تقدم بسخاء المساعدة الإنسانية اللازمة للتخفيف من محنة العدد المتزايد من المحتاجين في جمهورية إفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة والتي تفاقمت بسبب النزاع طويل الأمد من أجل تذليل الصعوبات الإنسانية والإنمائية التي يمكن أن تعرقل عملية المصالحة الوطنية والتعافي الاقتصادي، **ويحث** الدول الأعضاء في المنظمة على الإسهام في الجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن والتي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان في سبيل إحلال السلم بعد الحرب الأهلية والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

48- **يعرب** عن بالغ قلقه إزاء تدهور الوضع الإنساني في ميانمار، وبخاصة فيما يتعلق بمحنة الروهينجيا، على مدى الشهر الماضي والتدفق الهائل للاجئين الهاربين الذين فروا من ميانمار طلباً للجوء في بنغلاديش في أعقاب الأوضاع السياسية الخطيرة السائدة في ميانمار، **ويدعو** الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى تقديم مساعداتها الإنسانية لهؤلاء اللاجئين والمحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في ميانمار. **ويشيد** بحكومة بنغلاديش وشعبها لما يبذلانه من جهود ومبادرات دؤوبة لإيلاء الرعاية وتوفير جميع المساعدات اللازمة لآلاف اللاجئين الذين يعيشون في بنغلاديش منذ أكثر من عام على الرغم من الضائقة المالية الحقيقية. **ويدعو** كذلك حكومة ميانمار إلى الالتزام بمقتضيات مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة والحكومة لفتح مكتب تنسيق إنساني في ميانمار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى ولاية راخين. **ويدعو** حكومة ميانمار أيضاً لجعل عودة اللاجئين الروهينجيا أمراً ممكن التحقيق.

49- **يشيد** بإندونيسيا على ما قدمته من دعم في شكل مساعدة إغاثية لتلبية الاحتياجات الأساسية والمأوى والمساعدات الصحية والتربوية للاجئين الروهينغيا في كوكس بازار في بنغلاديش والتي بلغت 2.800.000 دولار أمريكي، في شكل مدارس ومستشفى وتلبية لاحتياجات أساسية وخيام إغاثية وأدوية في ولاية راخين بميانمار.

50- **يعرب** عن تقديره لحكومة ماليزيا لقيامها بإنشاء مستشفى ميداني داخل مخيم كوتوبالونغ للاجئين ولما قدمته من خدمات من أجل التخفيف من معاناة اللاجئين الروهينغيا في كوكس بازار ببنغلاديش ولإيوائها لأزيد من 141.000 لاجئ من ميانمار في ماليزيا، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم مساعداتها للروهينغيا بجميع الوسائل الممكنة.

51- **يدعو** كذلك حكومة ميانمار إلى الوفاء بما ورد في مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة والحكومة والتي تقضي بافتتاح مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية في ميانمار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى ولاية راخين، **ويحث** الدول الأعضاء إلى أن تتابع عن كثب عملية إعادة اللاجئين الروهينجيا إلى ميانمار برعاية حكومة ميانمار وبنغلاديش والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة.

52- **يحث** بقوة الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية تأسيس اللجنة الإسلامية للهلال الدولي على القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة حتى تتمكن اللجنة من إنجاز مهامها وتحقيق الأهداف التي أُنشِئت من أجلها؛ **ويدعو** الدول الأطراف في الاتفاقية، والتي لم تسدد بعد مساهماتها في ميزانية اللجنة، إلى القيام بذلك لتمكينها من الاضطلاع بدورها والوفاء بالتزاماتها.

53- **يستذكر** الفقرة 41(2018) من قراره السابق ذي الصلة رقم: **ICHAD**-45/1 والفقرة 40(2017) من قراره رقم: **ICHAD**-44/1 بشأن جهود الأمانة العامة في تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني في المجال الإنساني في الدول الأعضاء في المنظمة، **ويدعو كذلك** الأمانة العامة إلى مواصلة جهودها في تطوير قدرات هيئات المجتمع المدني العاملة في المجال الإنساني في الدول الأعضاء في المنظمة وذلك من خلال برنامجها المشترك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

54- **يقر** بالدور الهام الذي تضطلع به القمة الإنسانية العالمية في بلورة المبادئ والسياسات المتعلقة بالدبلوماسية الإنسانية المعاصرة، ويعرب بالتالي عن عزمه على القيام بمتابعة ناجعة لنتائج القمة الإنسانية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بصياغة السياسات وتطوير الآليات اللازمة من أجل المزيد من التعزيز للصلة بين المساعدتين الإنسانية والإنمائية.

55- **يطلب** من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية والمؤسسات المالية والمؤسسات الخيرية أن تسهم في التخفيف من محنة الأيتام في العالم الإسلامي وخارجه؛ **ويدعو** الدول الأعضاء ومجتمعاتها المدنية إلى الاحتفال بيوم اليتيم في العالم الإسلامي في الخامس عشر من رمضان من كل عام.

56- **يعرب** عن الأمل في أن تُكثِّف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي جهودها لتعزيز التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) وصندوق التضامن الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي على جبهة العمل الإنساني، بما في ذلك بشأن القضايا المتعلقة بالقدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتمويل الاجتماعي الإسلامي، وتقديم المساعدة الإنسانية بوجه عام.

57- **يعرب عن تقديره** للأمانة العامة لما تبذله من جهود في الإعداد لتنظيم حلقة عمل مع البنك الإسلامي للتنمية حول تطوير رابط للشؤون الإنسانية ومنتدى حول التمويل الاجتماعي الإسلامي، وذلك بالتعاون مع معهد البحوث والتدريب للدول الإسلامية، وحلقة عمل مشتركة مع مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية لفائدة هيئة تفكير في مجال العمل الإنساني من الدول الأعضاء في المنظمة، **ويدعو** الأمانة العامة إلى مواصلة تلك الشراكات من أجل تطوير منظور متناسق في سبيل التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي.

58- **يطلب** من إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة أن تنفذ بفاعلية الجوانب الإنسانية لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في اسطنبول في إبريل 2016 وكل العناصر المتبقية من برنامج العمل العشري السابق الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر 2005.

59- **يطلب** من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 46/2- ICHAD

بشأن

دعوة الدول الأعضاء إلى الاحتفاء بالعمل التطوعي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1- 2 مارس 2019)؛

إذ يشير إلى نتائج مؤتمرات القمة الإسلامية، والتي تدعو إلى مواصلة الجهود من أجل تنسيق العمل الإنساني والخيري، وتكليف الأمين العام بتعزيز دور المنظمة في مجال العمل الإنساني وتحقيق أهداف برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025؛

وإذ يستذكر القرارات السابقة لمجلس وزراء الخارجية ذات الصلة بالشؤون الإنسانية؛

وإذ يستذكر مبادئ الدين الإسلامي الذي حث على العمل التطوعي وأن يشد الناس من أزر بعضهم البعض كالبنيان المرصوص، والعمل التطوعي الذي يبتغي به فاعله وجه الله تعالى، والمثوبة والأجر منه وليس المنفعة الخاصة، ومساندة أهله ومساعدة من احتاج المساعدة في مجتمعه والذي يتمثل في العمل التطوعي؛

وإذ يستلهم مفاهيم العمل التطوعي مما جاء في الشريعة الإسلامية الغراء؛

وإذ يشير إلى أهمية العمل التطوعي في الإعلاء من قيم الترابط والتماسك المجتمعي وتنمية المجتمعات، والاستفادة من الطاقات البشرية بأفضل السبل، وتخسيرها لخدمة المجتمع وتعزيز الروابط المجتمعية؛

وإذ يؤكد أهمية العمل التطوعي في دعم جهود الحكومات في الدول الأعضاء في تنمية مجتمعاتها وتحقيق مفهوم التنمية الشاملة، ومواجهة التحديات وسد الثغرات في مختلف المجالات؛

وإذ يدعو إلى بناء أواصر التعاون بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجالات العمل التطوعي وفيما بين المتطوعين خاصة من الشباب، وتفعيل الأنشطة المحلية من أندية شبابية والمدارس والجمعيات لخدمة المجتمع المحلي؛

وإذ يأخذ في الاعتبار تنوع نطاق العمل التطوعي في مجالات متعددة كالصحة والتعليم والاهتمام بكار السن وذوي الاحتياجات الخاصة ومحاربة الفقر والتطوع في حالات الطوارئ والكوارث والأزمات والتطوع للحفاظ على البيئة وغيرها من مجالات العمل التطوعي:

1- **يشيد** بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة واقتراحها تخصيص يوم للعمل التطوعي في العالم الإسلامي لتعزيز مفاهيم العمل التطوعي وترسيخه.

2- **يقر** يوم التاسع عشر من رمضان من كل عام يوماً للاحتفال بجهود العمل التطوعي في العالم الإسلامي.

3- **يحث** الدول الأعضاء ومؤسسات العمل الطوعي على القيام بأنشطة تستعرض فيها أبرز إنجازاتها في مجال العمل التطوعي، وتكريم العاملين في مجال العمل التطوعي في العالم الإسلامي وتعزيز مفهوم العمل التطوعي خاصة لدى الشباب.

4- **يحث** الدول الأعضاء على أهمية احترام مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية ويحثها على تعزيز العمل التطوعي لدى الشباب.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 46/3- ICHAD

بشأن

الوضع الإنساني في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا

الناجم عن الجفاف والمجاعة

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1- 2 مارس 2019)؛

إذ يلاحظ ببالغ القلق خطر المجاعة في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا الناجم عن الجفاف والمجاعة؛

وإذ يشير إلى مبادرة تركيا، بصفتها رئيسة لمؤتمر القمة الإسلامي، والتي أفضت إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق من منظمة التعاون الإسلامي إلى البلدان المتضررة من الجفاف في هذه المنطقة؛

وإذ يشير كذلك إلى القرار رقم 44/2-إيشاد و 45/2-إيشاد حول الشؤون الإنسانية والصادرين على التوالي عن الدورتين الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية بشأن الوضع الخطير في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا من جراء الجفاف؛

وإذ يشدد على أهمية المبادرة التي قامت بها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتعزيز الأنشطة في مجالات التنمية الريفية وحماية البيئة وتدبير الموارد المائية لفائدة الفئات الضعيفة من الناس في المنطقة ومن أجل التخفيف من التأثيرات السلبية لموجات الجفاف المتكررة بسبب العوامل المناخية:

1- **يشدد** على الحاجة الملحة للدعم والتضامن المكثفين من المجتمع الدولي من أجل التخفيف من محنة شعوب دول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا الناجمة عن موجة الجفاف المتكررة وكارثة المجاعة.

2- **يجدد** نداءه للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لمواصلة مساعيها الإنسانية، ويطلب من الدول الأعضاء والشركاء والمجتمع المدني تقديم المساعدة السخية لهذه البلدان من أجل التخفيف من معاناة الناس من خلال تطوير مشاريع مستدامة لبناء قدراتهم على التكيف والصمود في مواجهة ظروف الجفاف المتكررة في هذه المنطقة.

3- **يشيد** بالدعم السخي الذي قدمته المملكة العربية السعودية لدول منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا التي تعاني بسبب الجفاف والمجاعة.

4- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 46/4- ICHAD

بشأن

الوضع الإنساني في سوريا

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1- 2 مارس 2019)؛

إذ يستذكر الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، خاصة تلك التي تدعو إلى تعزيز التضامن بين المسلمين والدفاع عن حقوق الشعوب؛

وإذ يشير إلى القرارات التي صدرت عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دكا يومي 5 و 6 مايو 2018، بشأن الوضع في سوريا؛

وإذ يؤكد مجدداً التزامه بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، والتزامه كذلك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

وإذ يعرب عن انشغاله العميق إزاء مستوى العنف والقتل الذي يتعرض له مئات الآلاف من الناس، بما في ذلك الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين التي نجمت عن الصراع في سوريا؛

وإذ يؤكد مجددا بالغ انشغاله إزاء استمرار الأزمة الإنسانية في سوريا وضرورة تقديم إغاثة إنسانية عاجلة تشمل إمدادات طبية لأكثر من 13 مليون شخص في سوريا، منهم 6.2 مليون شخص من النازحين داخلياً من بينهم لاجئون فلسطينيون وأكثر من مليون شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها؛

وإذ يستذكر التزامات المجتمع الدولي القانونية بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الانسان الدولي وكذلك القرارات ذات الصلة الواردة في هذا الشأن التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي، وإذ يدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإنسانية الدولية، إلى تعزيز جهودها من أجل معالجة الوضع الإنساني في سوريا، وإذ يؤكد المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق السلطات السورية في حماية الشعب في سوريا؛

وإذ يلاحظ، مع التقدير، جهود الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين، التي مكنت من إيصال مساعدات إنسانية إلى 5.5 مليون شخص شهرياً في المتوسط عام 2018، وأن المساعدات التي قُدمت عبر الحدود مثلت جزءاً هاماً منها:

1- **يشيد** بتعاون حكومات كل من تركيا والأردن والعراق في تسهيل تنفيذ عمليات إنسانية عبر الحدود، ويُقر، في هذا السياق، بأن 80% من المساعدات المقدمة عبر الحدود إلى سوريا تمر عبر الحدود التركية.

2- **يشيد** بالدور البنّاء الذي اضطلعت به اجتماعات أستانا في تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، بما في ذلك إنقاذ أرواح مدنيين.

3- **يعرب عن تقديره** كذلك للخطوات التي اتخذها المانحون في اجتماعات أستانا في مجال تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إنشاء فريق عمل يُعنى بإطلاق سراح المعتقلين/ المختطفين وتسليم الجثث والتعرف على هوية الأشخاص المفقودين.

4- **يؤكد** اعتقاده الراسخ بأنه في ظل غياب حل سياسي للنزاع في سوريا يتم وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 (2015)، فإن الأزمة الإنسانية سوف تسود بما يؤدي إلى مزيد من تفاقمها. وبهذا الفهم، يقر بأهمية دور مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، **ويؤكد** عزمه مواصلة التعاون مع السفير جير بيدرسن وتعزيز الإسهام في إنجاح تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2449 (2018) بشأن الوضع الإنساني في سوريا.

5- **يعرب** عن تقديره واستمرار دعمه لجهود الكويت بوصفها عضواً غير دائم بمجلس الأمن الدولي، مكلفاً بالملف الإنساني السوري.

6- **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 5/ 46 -ICHAD

بشأن

المكتب الإقليمي الإنساني والإنمائي لمنظمة التعاون الإسلامي في نيامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1- 2 مارس 2019)؛

إذ يستذكر قراراته المتعلقة بالشؤون الإنسانية، الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية واجتماعات مجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يستذكر القرار رقم ICHAD-44/6 الصادر عن الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، المنعقدة في أبيدجان بجمهورية ساحل العاج يومي 10 و 11 يوليو 2017، بشأن تحويل مكتب منظمة التعاون الاسلامي للشؤون الإنسانية والإنمائية في نيامي إلى مكتب إقليمي للشؤون الإنسانية والإنمائية؛

وإذ يستذكر القرار رقم ICHAD-46/1 بشأن الأنشطة الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي اعتمدته الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، المعقودة في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و 2 مارس 2019؛

وإذ يشير إلى تقرير الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حول الشؤون الإنسانية، المقدم إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، المعقودة في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و 2 مارس 2019؛

وإذ يؤكد ضرورة اعتماد نهج شفاف وفعال في إدارة أنشطة الصناديق الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي:

1- **يعرب عن الشكر** للجمهورية التركية وبوركينا فاسو لتقديمهما مساهمتين ماليتين بمبلغ 200.000 دولار أمريكي و 113.000 دولار أمريكي، على التوالي، لفائدة مكتب منظمة التعاون الإسلامي الإقليمي للشؤون الإنسانية والإنمائية في نيامي لتمكينه من الاضطلاع بأنشطته لفائدة الفئات الضعيفة والمعوزة في مجالات الموارد المائية والزراعة؛ **ويدعو** الدول الأعضاء الأخرى في منظمة

التعاون الإسلامي ومنظماتها غير الحكومية ومؤسساتها الخيرية على المساهمة في تسهيل عمل هذا المكتب لتمكينه من المشاركة في مكافحة الفقر والضعف الاجتماعي في النيجر وفي البلدان المجاورة لبحيرة تشاد وفي بلدان الساحل.

2- **يشيد** بالجهود التي تبذلها جمهورية النيجر لدعم مكتب منظمة التعاون الإسلامي الإقليمي للشؤون الإنسانية والإنمائية في نيامي من خلال وضع قطعة أرضية مساحتها 10 هكتارات تحت تصرفه وتقديم مساهمة مالية بقيمة 100 مليون فرنك إفريقي (200.000 دولار أمريكي تقريباً) لتمويل المشاريع والمبادرات التي يضطلع بها المكتب في إطار جهوده لتعزيز قدرة الفئات الضعيفة والمحرومة على الصمود.

3- **يدعو** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تسريع عملية التحويل الفعلي لمكتب منظمة التعاون الإسلامي الإقليمي للشؤون الإنسانية والإنمائية في نيامي، عملاً بالقرار رقم ICHAD-44/6 الصادر عن الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، المعقودة في أبيدجان بجمهورية كوت ديفوار يومي 10 و 11 يوليو 2017؛

4- **يطلب** من الأمين العام للمنظمة متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

القرار رقم ICHAD-46/6

بشأن

النازحين السوريين في لبنان

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1- 2 مارس 2019)؛

إذ يستذكر القرار رقم 39/6-س بشأن إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية، والقرار رقم ICHAD-36/1 بشأن مهام وصلاحيات إدارة الشؤون الإنسانية؛

وبعد تدارس تقرير الأمين العام OIC/CFM46/2019/ICHAD/SG-REP حول الأنشطة الإنسانية للمنظمة خصوصا الفقرات المتعلقة بالأوضاع الإنسانية في الدول بمنظمة التعاون الإسلامي وتخفيف معاناة المدنيين السوريين في سورية ودول الجوار خصوصاً لبنان:

1- **يؤكد** دعم لبنان في مواجهة تداعيات النزوح الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والأمنية، خاصة وأنه البلد ذو المعدل الأعلى في العالم بنسبة النازحين واللاجئين فيه لعدد سكانه ومساحته.

2- **يعرب** عن تقديره للجهود التي تبذلها الجمهورية اللبنانية رغم ضآلة إمكاناتها في استقبال ورعاية النازحين السوريين.

3- **يدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني إلى تقديم الدعم اللازم للجمهورية اللبنانية تمكينا لها من مواجهة الأعباء المترتبة عن هذا النزوح.

4- **يدعو** المجتمع الدولي لتسهيل عودة النازحين السوريين في لبنان إلى بلدهم، حيث إن الحل المستدام الوحيد لأزمة النزوح هو العودة الآمنة والكريمة للنازحين إلى وطنهم.

5- **يطلب** من الأمين العام متابعة موضوعات هذا القرار ورفع تقرير بشأنها إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم ICHAD-46/7

بشأن

الصناديق الإنسانية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1- 2 مارس 2019)؛

إذ يستند إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشير إلى البيانات الختامية الصادرة عن الدورات السابقة لمؤتمر القمة الإسلامي، ولا سيما القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية في أبريل 2016، والتي تدعو إلى بذل جهود متواصلة لتنسيق وتنظيم العمل الإنساني والخيري تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي وتكلف الأمين العام بتعزيز الدور الإنساني للمنظمة وتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج العمل العشري؛

وإذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة بالشؤون الإنسانية؛

وإذ يشير إلى تقرير اجتماع فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المفتوح العضوية، المعقود في 27 فبراير 2018، بشأن النظام الأساسي للصناديق الإنسانية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يضع في اعتباره الحالة الراهنة للصناديق الإنسانية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والعاملين فيها، والتي تستدعي معالجة عاجلة لضمان استمرار هذه الصناديق في خدمة الفئات الضعيفة والمعوزة في أفغانستان والبوسنة والهرسك وسيراليون؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول الشؤون الإنسانية (OIC/46-CFM/2019/ICHAD/SG-REP)؛

1- **يدعو** فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المفتوح العضوية إلى عقد اجتماع ثانٍ لاستعراض الخيارات والنصوص القانونية المتاحة فيما يتعلق بالصناديق، **ويؤكد** على ضرورة مشاركة الدول الأعضاء وصندوق التضامن الإسلامي وكذلك الصناديق الإنسانية، فضلا عن البلدان التي خُصصت هذه الصناديق الإنسانية لها، وهي أفغانستان والبوسنة والهرسك وسيراليون.

2- **يطلب** من الأمانة العامة إعداد ورقة تصورية عن الصناديق الإنسانية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للبعد القانوني والتنظيمي ولأحكام الميثاق وأحكام القرارات الوزارية ذات الصلة كأساس لمداولات فريق الخبراء حول هذا الموضوع.

3- **يطلب** من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 46/8- ICHAD

بشأن

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 24 و 25 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1- 2 مارس 2019)؛

إذ يؤكد مجددا التزامه بالأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حقوق النساء والأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والحفاظ على القيم الأسرية الإسلامية؛

وإذ يجدد التأكيد على مبادئ وأهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية، وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين؛

وإذ يشير إلى أحكام البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية في أبريل 2016، والذي رحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأعرب عن الالتزام بتنفيذها بنجاح في الجدول الزمني المحدد، مع الأخذ في الاعتبار دور السلطات الوطنية وأهمية التعاون الدولي؛

وإذ يشير إلى اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2016؛

وإذ يجدد التزام الدول الأعضاء في المنظمة بالعمل جنبا إلى جنب مع جميع مؤسسات المنظمة والشركاء الدوليين وأصحاب الشأن الآخرين، لتنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025؛

وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام للأمم المتحدة وللمثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة على دعمهما الذي أفضى إلى اعتماد وإقرار الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

وإذ يقر بالرؤية والمبادئ والأهداف الواردة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية التي تعطي الأولوية للسيادة والقوانين والتنظيمات الوطنية ولواجبات الدول بموجب القانون الدولي؛

وإذ يؤكد أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية اتفاق غير ملزم قانونا، وأنه إطار للتعاون يعزز التعاون الدولي بين جميع الفاعلين ذوي الصلة بالهجرة، وإذ يقر أنه لا يمكن لأي دولة أن تعالج مسألة الهجرة لوحدها؛

وإذ يقر أن اللاجئين والمهاجرين مؤهلون للتمتع بنفس حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية، وأن اللاجئين والمهاجرين مجموعتان مختلفتان تحكمهما أطر قانونية منفصلة؛ وبالتالي وحدهم اللاجئون يحق لهم التمتع بالحماية الدولية المحددة التي يبينها القانون الدولي للاجئين؛

1. **يرحب** بالقرار A/RES/73/195 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 19 ديسمبر 2018 والذي يقر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛
2. **يشيد** بحكومة المملكة المغربية لاستضافتها المؤتمر الحكومي الدولي حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش يومي 10 و11 ديسمبر 2018، والذي انتهى باعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية.
3. **يشيد** بحكومة المملكة المغربية على رئاستها الناجحة للمؤتمر الحكومي الدولي حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش يومي 10 و11 ديسمبر 2018، وعلى دور حكومات جمهورية بنغلادش الشعبية وجمهورية الجابون وجمهورية إندونيسيا وجمهورية نيجيريا الاتحادية على التوالي بصفتها نوابا لرئيس المؤتمر الحكومي الدولي.
4. **يجدد** دعمه للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية منذ اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2016.
5. **يشجع** الدول الأعضاء على زيادة التعاون في مجال الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، تماشيا مع أهداف الاتفاق العالمي وفي ظل احترام السيادة والقوانين والتنظيمات الوطنية للدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي.
6. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة على نحو بناء في النقاشات المستقبلية وفي عملية استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي في إطار الأمم المتحدة.
7. **يطلب** من الأمانة العامة متابعة هذا الموضوع.

<ICHAD-RES-46>